2006 03 21 - 0001a - 2

الوزير تعاطى والمعتصمين ب<<حروح رياضية>>.. نزل إلى الشارع وحاورهم

الداخلية تستنفر قواها وتحاصر نفسها.. بسبب عشرين معتصماً

جهاد بزي

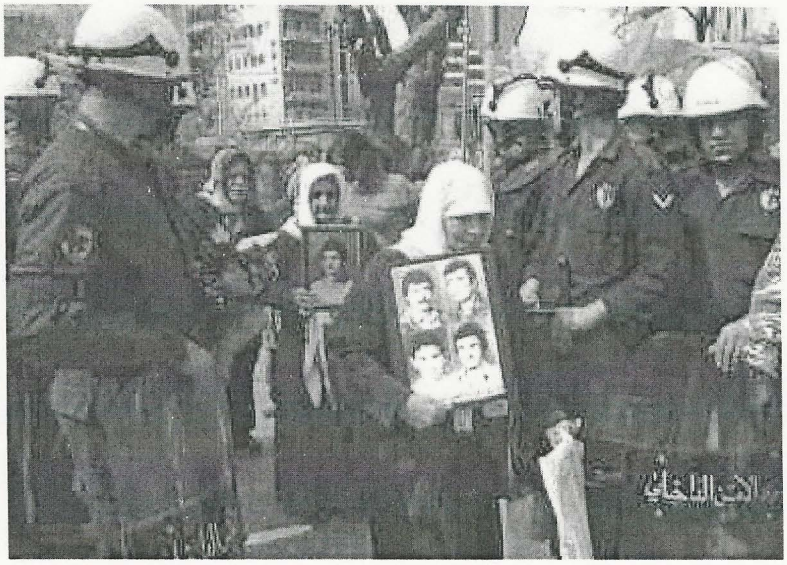

أمهات الأسرى والمفقودين بين صفين من رجال الأمن (عباس سلمان

لنفترض أن مواطناً لبنانياً قرر أن يتحرى بنفسه عن سبب هذا الاستنفار الهائل الذي دفع قوى من الجيش اللبناني للنزول إلى الشارع وقطع كل الطرقات المؤدية إلى وزارة الداخلية، وتسبب بازدحام شديد ظهر أمس بين العاشرة والثانية عشرة ظهراً.

هذا المواطن سيمشي صوب الوزارة متوجساً. وحين يعبر على الأقدام إلى المنطقة المحظورة سيزيد من قناعته بأن الخطر داهم. اصطفاف خمسين دركياً إلى يمينه، ثم خمسين آخرين إلى يساره، ثم سيارة إطفاء.. ثم فراغ واسع في الشارع أمام الوزارة ثم ضباط برتب مهولة، ثم سد من عناصر مكافحة الشغب.

إذا اخترق المواطن السد سيعرف أن سبب هذا الاستنفار هو <<أم محمود>>، وهي سيدة نحيلة في الثمانين تحمل صورة ابنها، تحيط بها أمهات أخريات، وبضعة من أهالي معتقلين، ومحمد صفا وبسام القنطار، أي ما مجموعه عشرون شخصاً، معظمهم من النسوة.

مثل هذا التوتر الأمني الشديد غير مفهوم. فلا والدة المخطوف قادرة على إثارة الشغب، ولا أي عنصر مكافحة في هذا العالم قادر على رفع عصاه في وجه هذه السيدة. ولا يمكن لأي تحرك للجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين أن يثير شغباً أو أن يجمع حشداً يحتاج إلى مثل هذه القوى العسكرية. وإذا كان لبنان ما بعد أحداث الشرفية هو غيره قبلها، فإن هؤلاء، في تحركهم السابق الممنوع إلى عوكر وتحركهم الثاني أمس إلى وزارة الداخلية احتجاجاً على المنع الأول، كان يمكن لهم أن يحتلوا زاوية صغيرة يعبّرون فيها عن رأيهم، مع السماح للمواطن بالمرور بقربهم بسيارته والاطلاع على قضيتهم. مشهد كهذا ليس نادراً في دول العالم.

لكن لوزارة الداخلية رأياً آخر.

فوزير الداخلية بالوكالة الدكتور أحمد فتفت، وبعدما قام بواجبه الأمني مضاعفاً صباح أمس، نزل شخصياً إلى ضيوفه العشرين وتحدث معهم تحت عيون عدسات وسائل الإعلام، وخاطب المعتصمين قائلاً إنه <<لو قصدتم مكتبي، لما كانت أقفلت الطرق. لكنكم لم تتجاوبوا مع طلبي لقاءكم، وأصررتم على الاعتصام في الطريق، وهكذا عطلتم عمل المواطنين>>.

وتابع: <<إن تعطيل عمل الناس ليس الوسيلة الجيدة لمحاربة إسرائيل لأن محاربتها تكون في العمل السياسي الدؤوب والنضال الحقيقي. لماذا عليكم أن ترسلوا رسائل سياسية داخلية في وقت هناك إجماع وطني كامل على هذه القضية؟>>.

الأمين العام للجنة المتابعة محمد صفا وبسام القنطار نفيا تهمة توجيه مثل هذه الرسائل، وقال القنطار لفتفت: <<قضية الأسرى والمعتقلين ليست سياسية داخلية وبعيدة عن كل المهاترات السياسية، نحن هنا لا نوجه رسائل سياسية>>. أما صفا فقال: <<نحن لم نتجمع أو نتظاهر في الطرقات قط، بل نعتصم أمام الصليب الاحمر الدولي أو بيت الامم المتحدة. ونعتبر منعنا من الاعتصام أمام السفارة الاميركية، ضد مجزرة إرهابية، موقفاً خاطئاً اتخذته الحكومة اللبنانية. في اعتصامنا اليوم نستنكر عملية المنع، ولسنا من يعطل مصالح المواطنين، فالدولة كما حمت ٧٠ اعتصاماً في الماضي، عليها أن تحمي كل اعتصام يحصل وتمنع عمليات التخريب، لا أن تعمم أحداث الاشرفية>>. الجدل بين فتفت وصفا استمر. قال صفا: <<نحن ملتزمون بالقانون وقضيتنا إنسانية وعلى الدولة أن تقف إلى جانبنا، وحتى <<العلم والخبر>>، قد لا نحتاجه، ونحن من الممكن أن نتصل أو نرسل فاكس فقط>>. وتابع: <<نحن معكم في موضوع الهواجس الأمنية ومنع عمليات التخريب لكن هذه الهواجس يجب ألا تكون مبرراً للتضييق على الحريات العامة وعلى حق التظاهر>>. فرد فتفت: <<نحن أول حكومة ألغت أي ترخيص، حتى للجمعيات، فكيف بالأحرى للتجمعات والتظاهرات؟ ونحن ننفذ القانون الذي يقول إن الوزارة يجب أن تأخذ علماً وخبراً حتى تتمكن من أخذ الاجراءات القانونية خلال فترة زمنية. وهذا أمر موجود منذ أيام الوزير ميشال المر، ثم الوزير الياس المر، ونحن نطبقه. وقد طلبت من قوى الأمن أن تدرس وفق إمكاناتها قدرتها على تحريك قوى مكافحة الشغب، لأنك عندما تطلب تظاهرة، فلا أحد يمكنه أن يتكهن ماذا يمكن أن يحصل في خلالها، والمفروض علينا أن نضبط أمن الناس، ونحميهم وممتلكاتهم من دون أن يؤثر ذلك على الحريات. وهذا مبدأ عام، وقبل أن يطبق عليكم، طبق على شباب ١٤ آذار، وكنت أول من رفض تجمعاً لهم على الطرقات، لأنهم لم يتقدموا بعلم وخبر قبل ذلك. نحن نتخذ الاجراءات الضرورية التي تحددها المراسيم الموجودة من قبل>>.

بدا أن هذا النقاش لن يصل إلى نتيجة بين الطرفين، مع أن من ساواكم بشباب ١٤ آذار ما ظلمكم. لذا، انسحب الوزير إلى مكتبه في الوزارة، وصعد وفد من المعتصمين ضم القنطار وصفا واجتمع بفتفت لدقائق عشر شرح خلالها الأخير أن <<البلد يمر في وضع أمني دقيق>>، واعتبر أن <<قضية الأسرى مطروحة على طاولة الحوار الوطني وبشكل أساسي، وهناك إجماع أن هذه القضية يجب أن تحل وأن للمقاومة دوراً أساسياً في هذا الموضوع>>. وأكد أن <<قضية المفقودين اللبنانيين يجب أن تأخذ طريقها إلى حل، وما عملية نبش مقبرة وزارة الدفاع إلا جزء أساسي من عملية استكمال الكشف عن مصير المفقودين كافة>>، رافضاً حسب وصفه اعتبار <<نبش القبور إثارة للفتنة بل هي وأداً لها، لأنه لا يمكن أن يلتئم جرح الوطن إلا بكشف مصير هؤلاء>>. في محصلة ساعتين من الحصار الذي فرضته الداخلية على نفسها، يمكن لمواطننا المفترض الاستنتاج أن الداخلية خافت أكثر مما يجب، لكن وزيرها بالوكالة تعاطى بروح رياضية عالية مع المعتصمين، بينما لم يؤد الحوار بين القانون من جهة والحريات من جهة أخرى إلى نتيجة.

أما عجلة الاقتصاد، فالأكيد أن <<أم محمود>> ورفيقاتها لسن مسؤولات عن تعطيلها.